

الفصل الثانى رؤية جنوبية .. لماذا؟

الفصل الثانى

رؤية جنوبية .. لماذا؟

إذا كان التغيير السريع هو سمة للعصر بوجه عام ، وآليات العولمة على وجه الخصوص ، وإذا كانت شعوب الجنوب تواجه - نتيجة لذلك - صعوبات وتحديات متزايدة تتوازى فى تصاعد حداثتها مع سرعة المتغيرات العالمية والعولمية ، فإن مفتاحاً رئيسياً للتفاعل الفعال لكيانات الجنوب مع هذه المستجدات يكمن فى وجوب الاستفادة من ذات السمة (وهى التغيير السريع) . نقصد بذلك أن على كيانات الجنوب أن تتدخل بهمة فى إدارة لعبة التغيير وتوجيهها لصالحها . ذلك يعنى أن يتخطى الجنوب مجرد التفاعل المقتصر على تلقى صدمات التغيير من الشمال ، الأمر الذى أدى - ويؤدى - فى معظم الأحيان إلى استمرار سقوط الجنوب فى دوامات الموامة مع التغيير .

فى هذا الإطار يتوقع أن تكون إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس) من أهم الآليات العولمية خضوعاً للتغيير من منظور الجنوب فى غضون السنوات القليلة القادمة^(*) . وفى هذا الشأن علينا الانتباه إلى أن هذه الاتفاقية قد بزغت ونمت وتم إقرارها من خلال جهود دؤبة وشرة للشركات متعديات الجنسية والبلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (وذلك فى جو من العجلة بالنسبة للبلدان النامية) . إن السياق الذى بزغت فيه الاتفاقية يجعل من المحتم تولد وتنامى توجهات جنوبية معارضة للاتفاقية (بالأوضاع التى صدرت بها) وداعية للتغيير فيها^(**) . إن حتمية المعارضة من المنظور الجنوبى تتولد من ظواهر عديدة فى المناخ الدولى المصاحب للاتفاقية أو المتعلق بها بأشكال مباشرة وغير مباشرة وفيما يلي نشير إلى بعض هذه الظواهر :

١- أن المحرك الرئيسى المباشر لتضمين اتفاقيات الجات اتفاقية بشأن ما يسمى باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (تريبس) كان هو الشركات الدولية العملاقة ، وذلك من خلال ورقة قدمتها فى هذا الخصوص إلى سكرتارية الجات (فى يونيو ١٩٨٨) . الجدير بالانتباه هنا أن الشركات فرضت ورقتها

(*) يمكن فى هذا الخصوص الرجوع إلى : «الجنوب وحقوق الملكية الفكرية : رؤية مستقبلية» - الأهرام - ٢٠٠١/٦/٢٨ ، وكذلك : «الدواء بين الاشكاليات المحلية والعولمية» فى كتاب «ثورة الدواء - المستقبل والتحديات» - سلسلة إقرأ - دار المعارف - القاهرة - ٢٠٠١ .

(**) انظر : مصطفى محمد عزب العرب ومحمد رؤوف حامد وباسر جاد الله (محررون) - مستقبل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى ضوء بعض اتجاهات المعارضة على المستوى العالمى - مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية - جامعة حلوان - ٢٠٠١ .

على الجات رغم عدم عضويتها فى المفاوضات (حيث العضوية للدول) وأن ذلك قد تم من وراء منظمة الوايو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتابعة للأمم المتحدة) .

٢- وفى نفس اتجاه الشركات الدولية العملاقة نجد أنه فى أغسطس ١٩٨٨ (أى بعد شهرين من تقديم الورقة المشار إليها وقبل مناقشتها فى مفاوضات الجات) وقع الرئيس الأمريكى رولاند ريجان قانونا يختص بالتجارة والتنافسية يعطى الولايات المتحدة الحق فى توقيع عقوبات على البلدان التى ترى أن لها ممارسات تجارية غير عادلة تتداخل - على وجه الخصوص - مع حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالابتكارات التكنولوجية .

٣- أنه قد شاع فى الأدبيات (أو الكتابات المتخصصة) المحيطة بالاتفاقية أن الشمال سيقدم بمقتضاها عوناً تكنولوجياً للجنوب (*) ، والحقيقة أن العون المشار إليه لا يتعدى المساعدة التكنولوجية فى تنفيذ الاتفاقية ذاتها (وهو الأمر الذى يعود بمصالح مباشرة على الشمال وشركاته الكبرى فى جنى العائدات الريعية من التكنولوجيا) .

٤- أنه لا ينبغى أن يغيب عن الذهن هنا أمر نظن أن له دلالاته الخطيرة بالنسبة لمستقبل التنمية فى الجنوب وهو أن منظمة التجارة العالمية (وهى المهيمنة على تطبيق اتفاقيات الجات ومنها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية) تمثل تحولاً فى التسيير العالمى بخصوص التنمية ، حيث بينما كانت منظمة الانكباد (التابعة للأمم المتحدة) تسعى من أجل جعل «التجارة فى خدمة التنمية» فإن منظمة التجارة العالمية جاءت لتجعل «التنمية فى خدمة التجارة» . هنا ننوه إلى أن الأنكباد حاول أن يكون العقد «١٩٧٩ - ١٩٨٩» عقد للتوصل إلى اتفاق أو مدونة بخصوص نقل التكنولوجيا بين الشمال والجنوب ، وهو أمر لم يتحقق بسبب تشددات الشمال .

٥- أنه فى سبتمبر ١٩٩٥ ، أى فى نفس عام بدء سريان العمل باتفاقيات الجات ابتدع الشمال ممثلاً فى خمسمائة من «كبراء» رجال السياسة والمال والاقتصاد

(*) الغريب أن معظم خبراء البلدان النامية ومنها مصر يتحدثون عن أن الاتفاقية تلزم الشمال بتقديم عون تكنولوجى للبلدان النامية ، وهذا أمر غير حقيقى . إن الفقرة التى نتحدث عن نقل التكنولوجيا لبلدان الجنوب هى الفقرة رقم ٦٦ والمعنونة «البلدان الأقل نمواً» حيث تشير فى البند «٢» منها إلى أن البلدان المتقدمة سوف تقدم حوافز للمنشآت والمؤسسات التى تقع داخل حدودها من أجل تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا للبلدان الأقل نمواً (وليس النامية) المسألة إذن مجرد حوافز وتشجيع ... ، والتوجه يشير للبلدان الأقل نمو والتى هى لظروفها غير قادرة - فى معظم الأحيان - على التعامل ، لا مع النقل ولا مع تعزيره .

توجهها غريباً صاغوه في اجتماعهم في فندق الفيرمونت في سان فرانسيسكو . يقضى ذلك التوجه بأنه يكفي للنشاط الاقتصادي على سطح الكرة الأرضية أن يقوم به ٢٠٪ فقط من الأيدي العاملة ، وأن على الـ ٨٠٪ الباقية أن تعيش من احسانات هذه الـ ٢٠٪ . إنه الاتجاه معاد - تقريباً - لشعوب الدول النامية بأكملها ، وأيضاً لجزء من سكان الشمال (**).

إن هذا الاتجاه المعادى للإنسانية يتطور (أو يتعمق) أكثر وأكثر بواسطة المفكرين العملاء للرأسمالية العالمية المهيمنة بحيث يصل - كما جاء في تقرير لوجانو من أجل الحفاظ على الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين - إلى هدف إستراتيجي هو تخفيض سكان العالم إلى الحد الأمثل من منظور مصالح الرأسمالية الداعية للتقرير ، وهو أربعة بلايين نسمة عام ٢٠٢٠ ، بدلاً من ثمانية بلايين كما هو متوقع طبقاً لنسب النمو الحالية ، ولكي يتم ذلك ينبغي تخفيض عدد سكان العالم بمعدل ١٠٠ مليون نسمة كل سنة لمدة عقدين ، وينبغي أن يحدث أكثر من ٨٠٪ من هذا التخفيض في البلدان الأقل تطوراً ، كما ينبغي بذل الجهود في مجال زيادة الوفيات وتخفيض الخصوبة الانجابية (**).

(*) انظر في هذا الخصوص : فخر العولمة - كتاب مترجم (تأليف هانس بيتر مارتين ، و .. هارالد شومان - مع تقديم رمزي زكي) - عالم المعرفة - العدد ٢٣٨ - ١٩٩٨ .
 (***) انظر في هذا الخصوص الترجمة العربية لتقرير لوجانو والصادرة في كتاب بعنوان «مؤامرة الغرب الكبرى» - تعليق سوسان جورج - ترجمة محمد مستجير مصطفى - تقديم صلاح الدين حافظ - اصدارات سطور - ٢٠٠١ .
 ملحوظة : العنوان الأصلي للكتاب :

The Lugano Report: On Preserving Capitalism in the twenty first century, 1999.